

# لبنان منكوب بغياب المؤسسات وحضور المحاصصة والفساد

## الأمر الواقع المفروض بقوة حزب الله يراكم أزمات البلد



خيمت على لبنان أجواء الحزن والحداد على ضحايا أقوى انفجار تشهده البلاد التي تتن تحت وطأة أزمة اقتصادية ساحقة، ووجه اللبنانيون، الذين فقدوا وظائفهم وتبخرت مدخراتهم في الأزمة المالية، اللوم للسياسيين الذين استشرى الفساد الحكومي وسوء الإدارة تحت أسماهم وأبصارهم لعقود، كما حملوا مسؤولية أوضاعهم المتواصلة إلى حزب الله الذي حول الدولة إلى "دويلة" بفرصه سياسة الأمر الواقع وجر البلد نحو سياسة المحاور والخضوع للإملاء الإيرانية دون التفكير في عواقب هذه السياسات على أمن واقتصاد ومستقبل شعبه.

على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية والفساد المالي والإداري، مع مطالب بإصلاحات سياسية جزئية. كما ازداد الغضب الشعبي على حزب الله خلال الفترة الماضية خصوصاً مع تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد.

ولم تستجب الحكومة لهذه المطالب، رغم اعتذار المرشح المكلف محمد الصفدي، في نوفمبر 2019 عن عدم تشكيل الحكومة، وفشل المكلف سمير الخطيب واعتذاره، ثم تكليف رئيس الجمهورية ميشال عون، لحسان دياب في ديسمبر الماضي بتشكيل حكومة نالت ثقة البرلمان في 11 فبراير الماضي.

هدات التظاهرات تدريجياً بعد تشكيل دياب لحكومته، ثم بدء انتشار فايروس كورونا المستجد، من دون أن تتوقف التحركات المطالبة الرمزية أمام مؤسسات الدولة ومصرف لبنان، آخرها محاولة الانتفاضة على انقطاع الكهرباء لساعات طويلة.

ويقول كريم بيطار، أستاذ العلاقات الدولية في باريس وبيروت، إن "الفايروس وفر فترة استراحة للسلطة"، لكن انفجار المرفأ قد "ينفخ الروح مجدداً في الثورة". وقبل أن توجه إليها أي اتهام، بادرت إسرائيل بنفي أي علاقة لها بالانفجار الضخم الذي وقع في مرفأ بيروت الثلاثة، وتضاربت الأنباء خلال الساعات الأولى حول طبيعته وأسبابه، قبل أن تلقي السلطات اللبنانية باللائمة على الإهمال وسوء تخزين نحو 2750 طناً من مادة "نترات الأمونيوم".

وكانت هذه الكمية مخزنة في أحد عتابر المرفأ منذ نحو ست سنوات، وتحديث وسائل إعلام محلية عن أن مسؤولي الجمارك أرسلوا خطابات رسمية إلى الجهات الحكومية المعنية للتحقق منها، وسط تحذيرات من أنها "مادة سريعة الاشتعال".

وتستخدم "نترات الأمونيوم" لأغراض متعددة، زراعية غالباً، لكنها تستخدم أيضاً في صناعة المتفجرات.

ومرفأ بيروت من أكبر وأكثر الموانئ نشاطاً في شرق البحر المتوسط، وهو أكبر نقطة شحن وتخليص بحرية في لبنان،

بيروت - منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية باتفاق الطائف عام 1989، الذي أسس لانتظام السلطة على أساس الانتماءات الدينية والطائفية، حكم لبنان بمعادلات سياسية مرتبطة للقوى المتنفذة المحلية أو المرتبطة بجهات إقليمية ودولية.

هذا الوضع أدى إلى شبه غياب لدولة المؤسسات، التي انقسمت بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري، في 14 فبراير 2005، بين قوى "8 آذار"، ويتصدر مشهدها السياسي "حزب الله" والتيار الوطني الحر، وقوى "14 آذار"، بقيادة تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية وحزب الكتائب.

حسن قريطم

المسؤولون على علم بوجود مواد خطيرة قبل الانفجار



### مدينة مثقلة بالأوجاع

الحكومة وقدراتها أمام توقعات بان تكون الموجة الثانية من الاحتجاجات الشعبية "أكثر قسوة من المرحلة الأولى، وستزلق نحو العنف".

كما أعلن النائب عن "اللقاء المشترك" مروان حمادة اعتزامه الاستقالة من البرلمان، ودعا رئيس الجمهورية إلى الاستقالة. ودعا رئيس الحكومة السابق سعد الحريري إلى تحقيق شفاف بمشاركة دولية، لتحديد أسباب الانفجار، حيث تحيط "شكوك بمكان الانفجار وتوقيتته".

ويبدو أن الحريري يشير بالتوقيت إلى موعد إصدار المحكمة الدولية الخاصة بلبنان حكمها في قضية اغتيال والده، رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري عبر تفجير ضخم استهدف موكبه في بيروت عام 2005.

وأعلنت المحكمة الأربعة تأجيل النطق بالحكم من 7 إلى 18 أغسطس الجاري، احتراماً لضحايا انفجار بيروت، ومراعاة لإعلان لبنان الحداد لمدة ثلاثة أيام.

وأعلنت دول العالم تضامنها مع لبنان، واستعدادها لتقديم مساعدات، وصل بالفعل الكثير منها بعد ساعات من الانفجار، وبينها مستشفيات ميدانية وطواقم طبية وأدوية.

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن هجوماً يقبلة كان وراء الانفجار الكارثي في بيروت، وفق إفادات بلغته من عسكريين أميركيين كبار. وهو ما يناقض تماماً رواية السلطات اللبنانية، التي لم تعلق على تصريح ترامب.

ومن المتوقع أن يتعرض القطاع الاقتصادي والحركة التجارية في لبنان إلى أزمات إضافية، بعد الانفجار الذي من المحتمل أن يخلق نقصاً في السلع الأساسية بسبب تلف المواد المخزنة في المرفأ، وهو موقع التخزين الأكبر في لبنان للحبوب والمواد الغذائية والدواء وغيرها. وتشير تقارير إلى أن المرفأ يضم صوامع تخزين لأكثر من 85 في المئة من القمح. ولدى لبنان، بعد الانفجار، احتياطي من القمح يكفي لأقل من شهر واحد، وهو أقل من الحد الأدنى لضمان الأمن الغذائي الأساسي، وهو ثلاثة أشهر، حسب تصريح لوزير الاقتصاد والتجارة رؤول نعمة الأربعة.

ومن المرجح أن ينعكس انفجار بيروت إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية القائمة، بعد تعهدات صندوق النقد الدولي ودول عديدة، بينها الولايات المتحدة، بتقديم مساعدات امتنعت عن تقديمها سابقاً بسبب العقوبات الأميركية.

وربما يقدم ترامب على تخفيف هذه العقوبات، ولو مؤقتاً، حيث تقرر خصائر لبنان الأولية جراء الانفجار 15 مليار دولار، بحسب محافظ بيروت، ولا يزال يحتاج لبنان إلى أكثر من 90 مليار دولار لإعادة إعمارها جراء الخراب الذي حل به بسبب الحرب الأهلية، رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على نهايتها.

اللبناني عن الإهمال وتجاهل الاستجابة لطلبات إدارة الجمارك في المرفأ لنقل هذه المواد المتفجرة بعيداً عن العاصمة.

وتشترت مواقع إخبارية تصريحاً لمدير مرفأ بيروت حسن قريطم، تحدث فيه عن علم المسؤولين بوجود مواد خطيرة قبل الانفجار عبر خطابات رسمية موجهة من سلطة الجمارك والأمن العام لإزالة تلك المواد، لكن من دون أي استجابة طيلة ست سنوات.

وتعهدت الحكومة اللبنانية بمحاسبة المسؤولين عن كارثة الثلاثة.

### تصميم على المحاسبة

يحمل اللبنانيون حكومتهم مسؤولية الانفجار، مع مطالبات بمحاسبة من تسببوا بشكل ما في هذه الكارثة، خاصة المسؤولين الذين شغلوا مناصب حكومية على صلة بشحنة "نترات الأمونيوم" منذ وجودها في المرفأ.

وبرزت دعوات إلى تحقيق دولي لتحديد المسؤولين عن الانفجار، في تطور يرى محللون أنه يعكس عدم الثقة في

انشطة المرفأ ومعظم المؤسسات المهمة، وعلى أغلب الإدارات التابعة للحكومة. ويعتقد هؤلاء أن الإجراءات الحكومية تغطي على حقيقة الأزمة في بيروت، حيث لوحده مسؤولياً ما يجري من تفجيرات سواء من خلال استهداف إسرائيلي أو من خلال حالة الإهمال، مشيرين إلى أنه لا قيادة الجيش ولا القيادات الأمنية يقرون على اختراق نفوذ الحزب، والبحث في ما يجري تحت سيطرته، ولا أحد منهم كان يقدر على اتخاذ القرار بالتخلص من هذه المتفجرات الخطيرة.

وأسقط انفجار بيروت نحو 140 قتيلاً وحوالي خمسة آلاف جريح، وهي حصيلة رسمية غير نهائية مرشحة للزيادة في ظل الإصابات الحرجة ووجود العشرات من المفقودين تحت الأنقاض.

ووفقاً لمحافظ بيروت مروان عبود فإن الانفجار شرد ما لا يقل عن 300 ألف شخص من أصل نحو 750 ألفاً، هم عدد سكان العاصمة.

وتواجه الحكومة اللبنانية تساؤلات مهمة من قطاعات واسعة من الشعب

## بيروت مهددة بأزمة إنسانية شبيهة بمخلفات الحرب الأهلية

### أطباء بلا حدود: مستودعات الأدوية واللقاحات الموجودة في مرفأ بيروت تضررت

الحجم يقول ترزيان "خلال الحرب الأهلية اللبنانية، مررنا بأوقات صعبة ومشابهة، على ما أنكر، قصف مستودعات نفطية ليست بعيدة عن المرفأ، كانت المشاهد ذاتها، كانت المدينة مدمرة تماماً، وكان الناس يتنقلون في الشوارع مصابين ويائسين ولا يعرفون إلى أين يذهبون. تأثر أيضاً بعض موظفي منظمة أطباء بلا حدود الذين كانوا على الأرض وتأثروا كثيراً بالشهادات، ما دفعنا للعودة إلى تلك الفترة الصعبة للغاية".



ميفو ترزيان  
مشاهد الحرب الأهلية  
تتكرر في انفجار بيروت،  
فالمدينة مدمرة تماماً

وكان انفجار الثلاثة هو الأقوى على الإطلاق الذي يضرب بيروت، المدينة التي لا تزال ملامحها تحمل ندوب الحرب الأهلية التي انتهت قبل ثلاثة عقود، وتتن تحت وطأة انهيار اقتصادي وتعاين من زيادة الإصابات بفايروس كورونا. وقد اهتزت على وقع الانفجار المباني في جزيرة قبرص بالبحر المتوسط، على بعد حوالي 160 كيلومتراً.

الرئيسي في البلاد لهذه الخدمات، بشكل كامل. وبخصوص الحاجات الأساسية لقطاع الصحة اللبناني، بين ترزيان أن "نولا مجاورة مثل الكويت والأردن، سترسل مستشفيات ميدانية وستضمن بناء على طلب السلطات، تأمين بعض الأدوية خصوصاً المضادات الحيوية والمسكنات وأكياس الدم".

وشرح قائلاً "منذ صباح الأربعاء، كنا حاضرين في اجتماعات مخصصة للالتزامات تنظفها منظمة الصحة العالمية مع المنظمات الإنسانية الأخرى. نحاول مساعدة السكان المتضررين، هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 300 ألف الذين أصبحوا بلا مأوى. ستكون أولويتنا في الأيام المقبلة متابعة هؤلاء الأشخاص. وستكون الأولوية الأخرى للمصابين بأمراض مزمنة والذين يعانون من السرطان أو فايروس نقص المناعة البشرية أو أمراض الجهاز التنفسي مثل الربو، مع خطر انقطاع إمدادات الأدوية. كما علمنا أن مستودعات الأدوية واللقاحات الموجودة في مرفأ بيروت قد تضررت".

وعن مدى تشابه كارثة الرابع من أغسطس الجاري مع أحداث الحرب الأهلية وإذا كانت الذاكرة الإنسانية واللبنانية، قد عرفت أزمة صحية بهذا

الذين كانوا في حاجة إلى نقلهم إلى غرف العمليات. وتضررت منظفة الأشرفية في وسط المدينة بشدة، كما تأثرت ثلاثة من مستشفياتها بما فيها مستشفى سان جورج الذي يضم 1100 سرير، ودمر مركز غسل الكلى وهو المركز



لن تنطفى بيروت رغم الدمار

لافتاً إلى أن الوضع أكثر استقراراً منذ الأربعاء، وحسب ترزيان تمكن العاملون الصحيون اللبنانيون خصوصاً الذين كانوا يعملون خلال فترة الحرب الأهلية، من فرز المصابين بسرعة كبيرة أمام غرف الطوارئ وإعطاء الأولوية

باريس - يوجد نحو 300 ألف منكوب إثر الانفجار الذي دمر بيروت الثلاثة، ووسط النقص المحتمل في الأدوية، تخشى منظمة أطباء بلا حدود من أزمة إنسانية في لبنان مماثلة لتلك التي شهدتها الحرب الأهلية (1975-1992)، وفق ما قال رئيسها الفرنسي اللبناني ميفو ترزيان في حوار مع وكالة فرانس برس.

وأعاد الانفجار إلى أذهان الكثيرين الذكريات المروعة للحرب الأهلية التي مزقت البلاد ودمرت مناطق واسعة من بيروت أعيد بناء معظمها.

وقال كل من شعروا بقوة الانفجار إنهم لم يشهدوا مثيلاً له في سنوات الحرب والفوضى في بيروت التي تعرضت لدمار واسع في الحرب الأهلية، وشهدت منذ ذلك الحين هجمات بالقنابل واضطرابات وحرباً مع إسرائيل.

وفي معرض رده على مدى قدرة المستشفيات اللبنانية على تحمل صدمة الانفجار، يجيب ميفو ترزيان بالقول إنه وفقاً "لقرننا في الموقع مساء الثلاثاء كان هناك تدفق هائل إلى المستشفيات في بيروت والمنطقة المحيطة بها وسرعان ما امتلأت غرف الطوارئ، كان لا بد من نقل عدد من المرضى إلى مستشفيات خارج المدينة".